ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

# سلسلة تقارير أسبار

رقم (24)

ديسمبر 2015

## الانتخابات البلدية

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

**د. فهد العرابي الحارثي**

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

**د. خالد بن دهيش**

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

**د. إبراهيم إسماعيل عبده**

- التصميم والإخراج:

**أ. صفوان يحيى مسعد**

## تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر ديسمبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "الانتخابات البلدية"

## المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الورقة الرئيسة | 3 |
| التعقيبات | 5 |
| المداخلات حول القضية | 9 |
| المجالس البلدية وأهمية دورها المفترض. | 9 |
| مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية. | 10 |
| الانتخابات البلدية والبُعد القبلي. | 15 |
| تفسيرات حول ضعف المشاركة في الانتخابات البلدية. | 16 |
| المشاركون في نقاشات التقرير | 20 |

**الورقة الرئيسة:أ.د. عبدالرحمن العناد:**

تضمّن نظام البلديات والقرى الصادر عام 1397هـ انتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، ولم يتم تفعيل ذلك النظام إلا في عام 1426هـ ، عندما أُجريت أول انتخابات بلدية في المملكة. وكانت التجربة - رغم كل السلبيات - ممتازة من حيث إدخال ثقافة الانتخاب بالمملكة، ومن حيث التنظيم والتنفيذ الذي نجحت فيه وزارة الشؤون البلدية والقروية بشكل مُلفت. وكان الإقبال على الترشح والتصويت في الدورة الأولى قويًّا نسبيًّا، ظهرت فيه التعصبات القبلية والقوائم (الدينية)، والمبالغات في الحملات الانتخابية من حيث الوعود، ومن حيث الإعلانات، والمخيمات، والمآدب، والأمسيات.

وسرعان ما اكتشف أعضاء المجالس البلدية والمواطنون محدودية الصلاحيات الممنوحة لهذه المجالس؛ فصدر من مجلس الشورى قرار تم اعتماده من مجلس الوزراء، يقضي بوجوب مراجعة صلاحيات المجالس وتطويرها؛ الأمر الذي جعل الوزارة تُعيد النظر في النظام كله. وتم تمديد الدورة الأولى عامين؛ حتى جاء موعد الدورة الثانية في عام 1433هـ، التي تزامنت مع أحداث الربيع العربي، ودعوات بالمقاطعة لأسباب مختلفة، كان في مقدمتها مطالبات بإشراك المرأة.

أما الدورة الحالية التي تم التصويت بها منذ أيام، فهي الدورة الثالثة، وهي الأولى بعد التعديلات التي أُجريت على النظام، وتضمّنت – نظريًّا على الأقل – تعديلات جوهرية ومهمة في اختصاصات وصلاحيات ومهام المجالس البلدية الموضحة في الفصل الثاني من النظام، من المادة الرابعة إلى الحادية عشرة (رابط النظام الجديد):

إضافة إلى تخفيض سن أهلية التصويت من 21 إلى 18 سنة، وانتخاب ثلثي أعضاء المجلس وليس نصفهم، كما في الدورتين السابقتين. وكلها تعديلات مهمة وممتازة؛ لكن أفضل قرار طُبّق في هذه الدورة، القرار التاريخي للملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله - الذي سمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية ناخبة ومرشحة.

وشهدت فترة التسجيل في هذه الدورة زيادة ملحوظة في عدد المسجلين للتصويت؛ ليرتفع الرقم إلى أكثر من مليون وأربعمائة ألف (كان الرقم أقل من مليون في الدورة الثانية)، منهم أكثر من مائة وثلاثين ألف امرأة، كما اقترب عدد المرشحين من سبعة آلاف مرشحًا ومرشحة، منهم نحو ألف سيدة، يمثلن حوالي 14% من مجموع المرشحين.

إن نشر ثقافة الانتخاب، والمشاركة في صنع القرار بشكل مباشر (من خلال العضوية بالمجالس)، أو غير مباشر (من خلال التصويت والتواصل مع الأعضاء)؛ أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة، كما أن اشتراك المرأة فيها أضاف لها بُعدًا حقوقيًّا له دلالات مهمة، وينقل رسائل إيجابية عن المملكة للخارج حول المساواة وتمكين المرأة. وهي – أي الانتخابات البلديات- ميدان اختبار مهم، وفحص مبكر لأي اعتلالات قبلية، أو دينية، أو فكرية قد تظهر لتؤخذ بالاعتبار عند التفكير في انتخابات على المستوى البرلماني بالمملكة، والتي نأمل أن تتم في المستقبل القريب.

وأخيرًا، فإن الأعضاء الفائزين بالتصويت يتحمّلون مسؤولية كبيرة، وأمانة عظيمة؛ لتفعيل النظام الجديد وتطبيقه لأقصى حدٍّ ممكن. فالصلاحيات التي تضمنها النظام واسعة وقابلة للتفسير والتأويل. والصلاحيات - كما هو معروف - تُؤخذ ولا تُمنح، وعليهم العمل بإخلاص، ويقين أنهم أهم وأقوى من رؤساء البلديات والأعضاء المعينين معهم في المجالس، وأن ناخبيهم ينتظرون منهم إحداث تغييرات ملموسة يشهدونها في مدنهم وقراهم على أرض الواقع؛ فهذا هو المعيار الأول لنجاحهم، وهو الشاهد على الوفاء بالوعود، وتحقيق الأفضل لمجتمعهم وناخبيهم.

**التعقيب الأول: م. سالم المري:**

بدأت انتخابات الدورة الثالثة للمجالس البلدية يوم 12 ديسمبر، ويبلغ عدد المجالس البلدية (284) مجلسًا، وعدد أعضائها للدورة الثالثة (3159) عضوًا. وهذه الدورة - بلا شك- متطورة عن الدورتين السابقتين، ومن أبرز هذه التطورات - كما تم الإشارة بالورقة الرئيسة - توسيع مجال المشاركة بين فئتين مهمتين من فئات المجتمع، وهما فئة الشباب والنساء؛ حيث خفّض النظام سن القيد للناخب من (21 إلى 18) عامًا، وسمح للمرأة بالمشاركة بوصفها ناخبًا ومرشحًا لأول مرة. كما منح النظام الجديد المجالس البلدية شخصية اعتبارية واستقلالًا ماليًّا وإداريًّا، وربطها تنظيميًّا بوزير الشؤون البلدية والقروية. ومنح النظام الجديد المجالس كذلك سلطات أوسع؛ منها سُلطة التقرير والمراقبة على أداء البلديات؛ بهدف رفع كفاءتها، وحسن أدائها للخدمات. كما رفع النظام الجديد نسبة أعضاء المجالس البلدية المنتخبين من النصف إلى الثلثين؛ وسيجعل هذا رئاسة المجلس في الغالب من المنتخبين. وقد نصّت المادة (47) من النظام الجديد للمجالس البلدية على ضرورة أن يُنظّم المجلس لقاءات دورية بالمواطنين، ويُسهّل التواصل معهم، ويتلقّى شكاواهم واقتراحاتهم حيال الخدمات البلدية في حدود اختصاصه، كما نصّت المادة (48) من النظام على أن يدرس المجلس شكاوى المواطنين، واحتياجاتهم، واقتراحاتهم، ويتخذ في شأنها القرار اللازم، في حدود اختصاصه.

**لائحة مخالفات متشددة:**

هناك بعض المآخذ على لائحة المخالفات، وأنها متشددة في بعض أحكامها، مثل منع استخدام خدمة الرسائل النصية "SMS"، وبرامج المراسلة الفورية "واتساب"، ومنع استخدام القنوات التلفزيونية الحكومية أو الخاصة داخل المملكة أو خارجها في الحملات الانتخابية. وأن ذلك حدّ من انتشار رسائل المرشحين ومناظراتهم، وأضعف مستوى الانتخابات، أو جعلها خافتة إلى حدٍّ ما. ولا تسمح اللائحة أيضًا بالتضامن بين المرشحين مع أي مرشح آخر بأي صورة كانت مباشرة أو غير مباشرة، أو تأييده لترشيحه، أو الاشتراك معه في مادة إعلانية أو دعائية، ولا تسمح اللائحة بإظهار صور المرشحين والمرشحات. ومن الممكن طبعًا تعديل هذه اللائحة لاحقًا حسب التجربة على أرض الواقع.

**الخاتمة:**

بالرغم من بعض النواقص التي يشير إليها بعضهم؛ فقد تشرّفت بعضوية لجنة مجلس الشورى التي راجعت النظام، وقد تمت المراجعة بعناية، وكان للجنة إضافات نوعية ذكرتُ بعضها أعلاه، وكان هناك خلاف شديد حول دور المرأة بين أعضاء اللجنة، منهم من يصرُّ على مشاركة المرأة، ومنهم من يعارض، إضافة إلى تدخلات بعض المتابعين في المجلس من خارج اللجنة؛ ولكن خادم الحرمين الشرفين الملك عبد الله - رحمه الله- حكم في الموضوع بقراره الشهير، الذي سمح للمرأة بالانتخاب والترشيح. وليس لديَّ شك بأنه يمكن تحقيق الكثير بهذا النظام، وبخوض هذه التجربة؛ سيصبح الجمهور في المملكة مهيئًا لأي خطوات مشاركة مستقبلية أوسع، مثل أن يصبح رئيس البلدية من أعضاء المجلس المنتخبين مثلًا، وأي انتخابات برلمانية في المستقبل. أما محدودية الصلاحيات التي يتكلم عنها بعضهم، فهي في الحقيقة ناتجة عن محدودية صلاحيات الوزير نفسه؛ وبسبب البيروقراطية، وضعف بعض الأعضاء المنتخبين. أما النظام فبالرغم مما عليه من مآخذ؛ فإنه يفي بالغرض في هذه المرحلة. ولكن التشدد في لائحة المخالفات، ومحاولة إبعاد أي صبغة سياسية عن الانتخابات؛ أفقدها بريقها، وخفّض الاقبال؛ لأن أي انتخابات هي في الحقيقة طرح خيارات سياسية أمام الناخب، ومن الصعب جدًّا عزلها عن السياسة.

**التعقيب الثاني: أ. هيا السهلي:**

لعلي أُعقّب بمنظور من خاضت تجربة انتخابات المجلس البلدي بصفتي مرشحة وناخبة في أول مشاركة للمرأة السعودية في الانتخابات البلدية.

وأوجز هذه التجربة في نقاط ، وبرأي شخصي حكمته حدود دائرتي، والمدينة التي ترشحت فيها، وقد يختلف الرأي في مدن ومناطق أخرى.

**بورصة الأصوات!**

- حسب ما ذكر أ.د العناد في تأريخ المجلس البلدي وتطوّره من التعيين إلى انتخاب النصف، ثم الثلثين، وحق المرأة في المشاركة، وأن هذا التطور يقود إلى نشر ثقافة الانتخاب، واختبار مبكر لانتخابات على مستوى أكبر في المملكة؛ لكن هذا التطور -حسب ما اطلعت وعرض عليّ- تطورت معه أساليب مضادة.
- فبعد حرص النظام الجديد للانتخابات على الصوت الواحد في الدائرة الواحدة؛ حتى يقلل من التكتلات والتضامن التي تفرز أصواتًا للتعصب القبلي والمحسوبية؛ خرج لنا سماسرة بيع الأصوات، وذكرتني ببيع السجلات العائلية في اكتتابات سوق الأسهم السعودي!
- وعُرض عليّ أصوات للبيع، وهناك من تكفّل بالشراء؛ دعمًا لي -كوني المرشحة الوحيدة بمدينة الجبيل- لكني رفضت أن تكتب نقطة سوداء في سجلي، مع ظني أنني قد أخرج من الانتخابات بأقل الأصوات!
- جاءت الدورة الحالية بعد تعديلات في صلاحيات المجلس ومهامه؛ غير أن هذه التعديلات لم تُعط حقها من الإعلام، واطلاع الناس عليها بمادة مقنعة، وبمدة كافية قبل الدورة الانتخابية؛ حتى تثير حماس المواطنين الذي فتر في الدورات السابقة، أو تشجّعهم بعد صدمتهم الأولى التي اكتشفوا أن من يمثّلهم لا يمتلك أي صلاحيات تُحقّق تطلعاتهم، أو تستهدف المرأة بوصفها عنصرًا جديدًا ومهمًّا في العملية الانتخابية.

**وداعًا للمقر الانتخابي:**

- من اللافت في الحملات الإعلانية في هذه الدورة، حرص المرشّح على التواصل المباشر بين المرشح والمقترع، وقناعته أنه أكثر فاعلية من التواصل بالإعلانات والمقار الانتخابية، وهي أولى النصائح التي قُدّمت لي في دخول هذه التجربة. وفي كلا الحالتين فإن هذا النوع من التواصل شكّل عقبة للمرأة المرشحة، فلا هي تستطيع أن تباشر خطابها وجهًا لوجه مع العموم: رجالًا ونساء وفقًا للنظام، ولا تستطيع التواصل مباشرة بشكل فردي مع الرجال الذين يُمثّلون النسبة العظمى من الأصوات.
- ما زلت أؤمن أن خير نصير وأصدق صديق للمرأة، والمرأة السعودية تحديدًا؛ هي قنوات التواصل الاجتماعي، فهي أول ما هرعت إليه المرشحة السعودية في حملاتها الإعلانية، ففيه تحدّد شرائحها المستهدفة، وفيها تجاوزت القيود المفروضة عليها في أرض الواقع.

وبالنسبة لي؛ لشح الداعمين الصادقين؛ فقد قصرت حملتي الإعلانية فقط بتويتر؛ لشعبيته في السعودية، وبرنامج السناب شات؛ لشهرته الأخيرة، وناقشت فيه برنامجي الانتخابي مباشرة مع الجمهور.

**المداخلات حول القضية**

**المجالس البلدية وأهمية دورها المفترض:**

أوضح د. عبد الله بن صالح الحمود أن توافر مجالس أو هيئات رقابية لمؤسسات حكومية، ويكون أعضاؤها من خارج القطاع الحكومي، أن ذلك يُعبّر عن البدء في الشروع في إشاعة نظام ديمقراطي مؤمل، والمجالس البلدية هي إحدى القنوات الرئيسة بل النواة الحقيقية لدخول البلاد في بيئات ديموقراطية مبتغاة.

والمهم في الأمر، أن يكون التفاؤل دومًا بداية الطريق نحو النيل من مشاركات مجتمعية تخدم البلاد في كافة المجالات، ولعل الجميع يتفق أن من المكاسب الوطنية لهذا التوجه الديمقراطي الحديث للمملكة العربية السعودية؛ السماح للمرأة السعودية ناخبة ومرشحة للمجالس البلدية. وما أثلج الصدور في هذه اللحظات، النتائج التي طالعتنا بفوز العديد من النسوة الأفاضل الفائزات بمقاعد في أكثر من مجلس بلدي في مناطق المملكة ومحافظاتها.

ومهما يكن دور المجالس البلدية الحالي؛ لكنها تظلّ إحدى القنوات التي ستشهد حراكًا اجتماعيًّا مميزًا، خصوصًا إذا ما نظرنا إلى الدور المنوط بهذه المجالس . ومن أبرز ما أتت به هذه المجالس من صلاحيات أنها تُعدّ أنموذجًا للرأي، وهو حق الرقابة وإقرار موازنات البلديات، وهذان الأمران لا يُستهان بهما، خصوصًا إذا نظرنا إلى أن مجلس الشورى لم يحظ بمثل ما حظيت به المجالس البلدية من صلاحيات في دورتها الثالثة الحالية.

إذًا فنحن نعيش حالة من الديمقراطية بدءًا من حق الجميع بوصفهم ناخبين ومرشحين للمجالس البلدية، وانتهاء بالدور التنموي المؤمل من أعضائه؛ لذا علينا أن نُسهم معًا في دعم هذا التوجه الجديد، وأن نكون عونًا بعد الله لدعم ومؤازرة أعضاء المجالس البلدية؛ فتلك خطوة تتبعها خطوات داعمة نحو تنمية بشرية واقتصادية لبلادنا، حماها الله، وأنعم عليها بالأمن والأمان.

وقال أ. سعيد الزهراني في مداخلته: بقي للانتخابات البلدية في ذاكرتي دهشة التجربة الأولى.. أتذكّر حينها كيف ارتدت الرياض وجهًا جميلًا للغاية .. المقرات أحدثت حياة وحراكًا اجتماعيًّا عامًا.. وثقافيًّا ملموسًا أيضًا، وانعكس الصدى صحافيًّا وإعلاميًّا بصورة محفّزة وجاذبة.

بطبيعة الحال، لا أنكر علاتها وقُبحيات ما نتج عنها.. لكن كانت في المجمل حالة وطنية مبهجة.. وكم تمنيت أن تستمر مع ضبط وتقنين يلغي السلبيات، ويعزز الجماليات.. لكن اللعنة التي هشّمت فكرة المشروع وُلدت في تلك المرحلة الأولى؛ لتجهض المرحلة الثانية تمامًا.. وكانت أيديولوجية بامتياز قبليًّا، ودينيًّا أكثر.. الأمر الذي أدّى إلى خراب مالطا ومجالسها البلدية، حين اصطبغت بلون فاقد للثقة، وصورة ذهنية طاردة.. وهو أسوء ما تواجهه مشاريع صناعة التشكيلات الحضارية.

لا أريد أن أُفسد ذلك الضوء الضئيل في ذاكرتي عن الانتخابات البلدية.. أتمنّى أن تنجح في استعادة الناس المدبرين عنها، وإعادة بناء صورة ذهنية جيدة ومغايرة لما هي عليه.

وأرجو بصدق أن يمنحها الناس الثقة التي ضاع دمها بين قبائل الأنظمة، والأيديولوجيات، والبيئة العامة التي ما تزال تتهجأ الفعل الانتخابي الحضاري.

أما د. خالد الرديعان فأضاف: غالبًا ما تكون البلديات مرتعًا للفساد المالي والإداري، والدليل ما كُشف بعد كارثة سيول جدة، وفي بلديات أخرى.. ولعل المجالس البلدية المنتخبة تضع مكافحة الفساد، والهدر المالي، والتعديات على الأراضي ضمن اهتماماتها.

وعبر د. عبد الله بن صالح الحمود عن تطلعه بأن تسعى المجالس البلدية إلى إعادة تأهيل الأحياء السكنية، وأن يكون من أولويات هذا التأهيل توافر حرم لكل حي، حسب طبيعة كل حي، والتجارب المشاهدة في بعض أحياء مدينة الرياض - على سبيل المثال- أثبتت نجاحاتها؛ فقد عم الهدوء بها، وأضحى معظم من يتجه إلى تلك الأحياء سكانها، وإيجابيات ذلك عديدة، منها: سهولة التعرّف على قاطني الحي، وشعور الساكنين بأن الجميع أسرة واحدة، والتقليل من مشاهدة أو ملاحظة الظواهر السلبية؛ تمهيدًا لمعالجتها.. وسهولة رفع المطالبة أيضًا في رفع مستوى الخدمات المطلوبة للجهات المختصة؛ لأن ذلك سيتم عبر صوت واحد، إلى العديد من المكاسب التي تعود إلى ساكني الحي.. ونقاط من الجدير أن تكون أحد المواضيع التي يُفترض طرحها ضمن مهام المجالس البلدية في دورتها الحالي، فتلك أمور فيها تعزيز للشأنين الاجتماعي والأمني.

**مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية:**

قال د خالد الرديعان في هذا الإطار: كتبت لصحيفة المدينة حول موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية. وقد ذكرت في مداخلتي للصحيفة أنني غير متفائل كثيرًا بمشاركة المرأة؛ ليس لعدم ثقتي بها؛ ولكن لأن الممانعة الاجتماعية لولوجها إلى المجالس البلدية أراه أحد أهم العوائق التي لن تساعد على نجاح التجربة وتعميقها؛ حتى مع فرضية وصول قلة من المرشحات إلى عضوية المجالس البلدية، فمن خلال متابعتي للموقف الاجتماعي، وما تم تداوله في وسائط التواصل الاجتماعي؛ يتبيّن أن الموقف من دخول المرأة المجلس البلدي ما يزال دون المأمول، وأن هناك رواسب اجتماعية تنظر بريبة وحذر إلى مشاركة المرأة.

ويُعزّز الموقف الاجتماعي الممانع أو المتردد بعض الفتاوى التي لا تتوافق مع توجهات الدولة في التحديث والعصرنة، والتي ترى حرمة مشاركة المرأة، وأن هذا يتعارض مع النصوص الشرعية، في حين أن هناك نصوصًا أخرى ترى العكس. ومكمن الخطورة التقاء التابو الاجتماعي مع فتوى التحريم، وهي معضلة تواجهنا في كل خطوة تحديثية.

وقضية الفتوى الشرعية، وفوضى الإفتاء؛ لم تُقنن وتُحسم بصورة تنفيذية؛ رغم كل ما يُقال عن حصر الفتوى في جهة رسمية.

والأمر الآخر المقلق، ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من جدول لتوزيع القبائل وعدد مرشحيها؛ حيث تم إيراد أكثر من عشر قبائل، وأمام كل قبيلة عدد مرشحيها، وأن القبيلة (س) هي الأكثر في عدد المرشحين، موازنة بالقبائل الأخرى، ثم تليها القبيلة (ص)، وهكذا بعد سرد عدد المرشحين في كل قبيلة، وكأن التنافس بين قبائل رعوية، وليس بين أبناء وطن واحد يتجه نحو العصرنة. وهذا الجدول برمزيته الصغيرة؛ يُعدُّ مؤشرًا سيئًا، ويعني أن "عقلية الغنيمة" ما تزال هي السائدة، وأن الأفراد ما يزالون متشبثين بهوياتهم الصغرى على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وقد تتضح هذه المعضلة في التجمعات السكانية الصغيرة في المناطق الريفية والقبلية؛ مما أراه مهددًا كبيرًا لنجاح انتخابات المجالس البلدية.

والخلاصة: أن الانتخابات البلدية مطلب تحديثي وعصري؛ لتعميق المشاركة الشعبية في الشأن العام، وأن المملكة تسير في هذا الاتجاه؛ لكن المعوقات الاجتماعية تؤدي دورًا محوريًّا في تكبيل هذه التجربة وعرقلتها؛ مما يعني ضرورة معالجة قضية الهوية والانتماء للوطن قبل أن نُقدم على خطوات أبعد من انتخابات المجالس البلدية.

إن خوض المرأة السعودية هذه التجربة؛ يُمثّل مجازفة ومخاطرة في مجتمع ذكوري بامتياز، وبسبب الممانعة الاجتماعية، وسطوة الأعراف والتقاليد المحلية التي تقف سدًّا منيعًا في وجه كثير من الأنشطة التي تقتحمها المرأة، أو التي تطالب بها بوصفها حقوقًا مشروعة. ويجب أن نضع في الاعتبار عددًا من الصعوبات التي ستواجه المرأة في المجلس، بدءًا بالإجراءات الإدارية الخاصة بالفصل بين الجنسين، وخفوت مشاركتها في الإدلاء برأيها، وربما عدم تفهّم زملائها الرجال ما تقوم به. وربما ينظر بعض النواب الرجال إلى زميلاتهن على أنهن "مجرد ديكور مكمل فرضته "العصرنة"، دون إيمان بدورهن". كما يضيف لهذه الصعوبات المتوقعة "عدم قدرة الفائزات على التواصل المباشر مع الجمهور، وتحديدًا الرجال.

أما أ. مها عقيل فقالت من جانبها: أعتقد بعد نجاح (21) سيدة في مناطق مختلفة؛ علينا أن نعيد تقييمنا لممانعة المجتمع مشاركة المرأة في أماكن صنع القرار وتولي المناصب القيادية، ومدى تأثير الفتاوى التي تعدّ ضد المرأة في تشكيل رأي المجتمع، وهل يمكن أن نعدّ هذه النتائج مؤشرًا لزيادة وعي المجتمع وقبوله بدور المرأة خارج نطاق محدد.. أرى أن المرأة السعودية أثبتت نفسها منذ زمن محليًّا ودوليًّا، وحان للمجتمع السعودي أن يقول: تستحق، وهذا ما قاله بالانتخابات البلدية الأخيرة.

إن المرأة ستواجه الكثير من المعوقات والصعوبات في القيام بعملها؛ ومع هذا فإن كل المرشحات مدركات لذلك، والذين صوّتوا لهن كذلك، سواء كانوا نساء أو رجال؛ ولكن هذا لا يعني أن ننتظر حتى يتغيّر المجتمع أو يتغيّر النظام؛ بل علينا أن نعمل على إحداث ذلك التغيير من موقع كل منا في عمله ومجتمعه.

وترى أ. هيا السهلي أن دخول المرأة إلى مجلس الشورى مهّد للمرأة الشيء الكثير، وطوّع المجتمع أكثر نحو مشاركة المرأة.

وقالت د. فاطمة القرني: أجد أن ترشح (900) امرأة، وتسجيل أضعاف أضعاف هذا العدد من الناخبات؛ رغم فتاوى التحريم ومواقف التجريم القبلية والاجتماعية ..أجدها نتيجة ربح لا خسارة. .. وفوزًا لا انكسار.

في حين أضاف د.م. نصر الصحاف أنه غير متفائل كثيرًا بدور المرأة، وذلك ليس بسبب عدم مقدرتها او كفاءتها لحمل المسؤولية القيادية. أبدًا بقدر ما هو بسبب المعوقات الاجتماعية والعملية في القيام بمتطلبات هذا العمل في كل صغيرة وكبيرة!! فهي قادرة على بذل ضعف مجهود نظيرها؛ ومع ذلك ستواجه الصدود؛ لمجرد كونها امرأة في مجتمع ذكوري.

وتساءل د. عبد الله بن صالح الحمود: لماذا كل هذا الاعتقاد من أن عضوة المجلس الجديد؛ لن تحقق أو لن يتحقّق لها ما تريد. الحكم على الغيبيات غير مقبول، فهل الاحتياج البلدي هو للرجال فحسب، أليس هناك مطالب لنساء الحي يطالبن بتوفير خدمات متعددة؟ وكيف يوصلن مطالبتهن دون التواصل المباشر مع مرشحاتهن؟ ثم إن الكفاءة والقدرة للعضوات تتأتى من خلال جهودهن، وفرض تواجدهن في المجلس.

وبدوره علّق د.م. نصر الصحاف على ذلك بقوله: جميل جدًّا أن نعتقد أن أخواتنا المرشحات سيقمن بعملهن على أكمل وجه، بدون مواجهة متاعب لا تدخل أصلًا في اعتبار الرجال؛ لسهولة حركتهم، وعدم جرأة أحد على مساءلتهم لمجرد جنسهم. طبعًا، هذا لا يقلل من أحقية المرأة في خوض التجربة، وعسى أن تتغيّر النظرة المجتمعية مستقبلًا!!

ومن جهته قال د. سعد الشهراني: للمتربصين والمتربصات بالمرشحات الفائزات وللمتشائمين. وحتى إذا لم ينجزن شيئًا في هذه الدورة؛ فقد يعود ذلك إلى أنهن أقلية، وفي بيئة عمل ذكورية، ولأسباب ومعوقات أخرى.. وقد اتخمنا مجتمعنا نحن "الجنس الخشن" بالفشل في أمور وقضايا كثيرة؛ فحق لهن أن يجربن وأن يجربهن المجتمع .. يكفيهن ثقتهن في أنفسهن وخوضهن للتجربة، ويكفي ثقة الدولة، ودعم المتنورين، والعادلين، والوسطيين في المجتمع من الجنسين.

وقال د. مساعد المحيا: أرى أن أحد أسباب فوز عدد من الأخوات؛ أنهن لم يكن إلا بحاجة لعدد من الأصوات ليفزن .. ولو كان هناك قناعة جماهيرية بالانتخابات، فأظن أن من الصعب فوز النساء ..لاحظ في الدائرة السابعة؛ فازت بها امرأتان، والواقع أن إحداهن فازت بـ(88) صوتًا، والأخرى بـ(97) صوتًا... وشخصيًّا أرى أن الجهات المسؤولة ينبغي أن تأخذ ضعف الإقبال هذا سببًا مباشرًا في إعادة النظر في صلاحيات المجالس البلدية.. حتى النساء لاحظت ضعف الإقبال في الاقتراع؛ حتى لدى من سجلن أنفسهن ناخبات.

وأشار د. حسين الحكمي إلى مقولة سيمون دي بوفوار في كتاب الجنس الآخر: إن نضال المرأة لم يكن قط إلا نضالًا رمزيًّا، ولم تفز إلا بما أراد الرجل التنازل عنه. لم تأخذ شيئًا أبدًا؛ بل تسلمت ما أُعطي إليها.

وقالت د. سامية العمودي: أعتقد أن الانتخابات أثبتت أن المجتمع يتقبّل - إلى حدٍّ ما- كثيرًا من الأمور.

وأضاف د. عبد الله بن صالح الحمود: لا شك أنه يتقبّل، ومسألة رفض بعضهم؛ فذاك أمر قائم حتى في المجتمعات الغربية، فهناك من يقبل، وهناك من يرفض.. لكننا نؤمن من أن الخير قادم لبلادنا، والأهم إصلاح ما أمكن إصلاحه.. للجميع حقوق مستحقة للجنسين؛ إنما ما أراه أن التغيير حتى يتواءم وظروفنا، فلابد لنا من الصبر ومعه المطالبة بكل تغيير ممكن في كل مرحلة.

وأكد د. خالد الرديعان على المعنى نفس بقوله: أي تجربة تبدأ متعثرة، ويواجهها عقبات؛ لكن الأمم المتحضرة تستفيد من أخطائها، وتتعلم، وتصقل تجاربها بالممارسة.

وقال أ. يحيي القحطاني: حقيقة استغرب اهتمام العالم بالنساء عندنا أكثر من غيره؟

وتعليقًا على ذلك قالت أ. فايزة الحربي: حقيقة، فإن هذا الاهتمام لأهداف ليست لمصلحة المرأة؛ وإنما لأهداف زعزعة الوطن، وإثارة البلبلة وإشغالنا.

وذهبت أ. علياء البازعي إلى أنها لا تعتقد أن العالم يهتم بالمرأة السعودية أكثر من غيرها.. نحن نعتقد أننا أكثر؛ لأنها بلدنا، ويصلنا ويمسّنا ما يخصها إعلاميًّا...والحدث بالفعل مهم "دخول المرأة الانتخابات البلدية لأول مرة"، وقد تهتم الصحافة العالمية لو وقع هذا في أي بلد آخر.. لكن لا تهمنا التقارير والدراسات عن أوضاع المرأة في مصر، أو بنغلاديش، أو غيرها من الدول...هذا بالإضافة إلى أن المرأة السعودية تشتهر بكونها المرأة الوحيدة في العالم الممنوعة من قيادة السيارة!!!!

وأجاب د. عبد الله بن صالح الحمود: ربما لأن المرأة السعودية تعدّ في قمة مقياس التغير الاجتماعي السعودي؛ وهذا شرف لها.. إن اهتمام العالم الخارجي بقضايانا نقدًا أو اقتراحًا؛ يزيدنا إدراكًا ومراجعة لأحوالنا، ولا يضيرنا ذلك؛ بل بالعكس ؛فإنه يزيدنا دعمًا وقوة، ونحن - ولله الحمد- نعي وندرك ما يضرّنا وما ينفعنا؛ ولذا علينا أن نسمع ما يُقال عنا، ونسعى إلى علاجه وتطويره في حدود ما نراه يتفق ومصالحنا ودِيننا قبل كل شيء.. والوصول إلى التنمية حق للجنسين، وهي مسؤولية صاحب القرار؛ حتى يمهّد الطرق المناسبة لتذليل وتمكين ما يمكن أن يكون سببًا للنيل من تنمية مؤملة.. والتغيير لابد وأن يواجه الصعاب من خلال أي دابة تسير بأهلها، فأوروبا مثلًا لم تصل إلى ما وصلت إليه في عقد أو عقدين من الزمن؛ بل أوشكت في الوصول إلى تنمية معينة بمرور قرن من الزمن تقريبًا.

ومن جانبه يرى م. حسام بحيري أن تأييد الصحافة الغربية للمرأة السعودية ليس نصرًا لها أو لحقوقها؛ ولكن استمرارًا في سياسة الاستهداف الإعلامي السلبي المركّز على السعودية، التي يصفونها في صحافتهم بدولة "القرون الوسطى"، وينشرون ويشنّعون أي خبر سلبي عن المملكة؛ حتى بدون اتباع معاييرهم الصحفية المعهودة. ولا تهتم صحافتهم ولا تكترث للعرب والمسلمين عامة، وهي التي شوّهت صورة العرب والمسلمين في ذهنية المواطن الغربي إلى درجة مخيفه اليوم، كما نرى في تصريحات أعضاء الحزب الجمهوري الأمريكي، الذي نستطيع اليوم أن نبدأ بنعته بالفاشي، حسب معاييرهم الغربية؛ لمواقفه غير الأخلاقية في استهداف الأديان.

وسيسلب الإعلام الغربي انتصار المرأة السعودية، وسيدّعي أنها نجحت بفضل الحملات الإعلامية المركزة التي يشنّونها ضد السعودية، وأنها الآن جاءت بأولى نتائجها في تحقيق المرأة السعودية النجاح بالدخول والانتصار في الانتخابات البلدية. نتمنى من نسائنا وناخباتنا الفائزات أن ينتبهن إلى هذه النقطة بالذات، ولا يسمحن للصحافة الغربية أن تسلبهن مكاسبهن، وإعطائهن أي اهتمام يُذكر، وإفهامهم أن وقوفهم المزيف مع المرأة السعودية؛ إضرار لها، وسيضر بمسيرتها.

**الانتخابات البلدية والبُعد القبلي:**

قال د. زياد الدريس: نلاحظ من النِّسب وليس العدد؛ أن المكتسحين بنسب فوز عالية في الرياض - على سبيل المثال- هما: السبيعي ( الدائرة 6)، والعنزي ( الدائرة 2).. مما يؤكد بقاء "القبيلة" مؤثرًا أساسيًّا في الثقافة الاجتماعية.. هذا في مدينة الرياض/ الميتروبوليتان، فكيف بالحال خارج المدن المتحضرة؟!

ويعتقد د. مساعد المحيا أن الشيء المهم في هذه الانتخابات ليس البُعد القبلي، فهذا وارد؛ لكن الأهم ضعف الإقبال.. وهو ما أتاح لعدد من المشاركين في الفوز: اثنان في الرياض فازا فقط بـ(88) صوتًا .. وهذه الأصوات لا تُمثّل شيئًا إطلاقًا في مدينة كالرياض... وحين أعرض الكثيرون عن المشاركة في الاقتراع؛ فمن الطبيعي أن يفوز أي فرد يستخدم قاعدته اليسيرة من المصوتين.

وأضاف د. حمزة بيت المال: الانتخابات ليس لها علاقة بالمستوى العلمي.. وأهم شيء الحضور المجتمعي للشخص، الذي يمكن أن يحقّقه له الانتساب في شكل قبيلة أو شلة توجه فكري.

وقال د. منصور المطيري: القبيلة مكون راسخ في المجتمع يمكن توجيهها فقط إلى التنمية، حينما تنضوي بشكل حقيقي داخل الهوية الأساسية .. ولن يتم هذا إلا بوجود تنشئة سليمة للجميع، وبوجود قيم راسخة، كالعدالة والمساواة، يتخطّى رسوخها الإيمان بها إلى المجال المؤسسي بمختلف فروعه .. ولا يلام الناس إذا تصرّفوا بوحي من قناعاتهم التي لا يعرفون غيرها.

ومن جانبه قال د. فايز الشهري: بكل أسف في الانتخابات البلدية ... لم تنتصر المرأة ... ولم يفز الرجل... بكل أسف لقد انتصرت القبيلة .... وانهزم المبدأ والفكرة.

وقال أ.د. عبدالرحمن العناد: فيما يتعلق بالفائزين والفائزات بالانتخابات البلدية ..: أملى ألا تُؤخذ نتاجها حجة ضد الانتخابات، فليس عيبًا أن ينجح فيها أناس عاديون؛ لأنها انتخابات شعبية، والناس العاديون مطلوب تمثيلهم.. لا تتوقعون أن المنتخبين يكونون خبراء وذوي شهادات عليا، وليس بالضرورة أن هؤلاء أفضل.. قابلت خلال زيارات برلمانية أعضاء وفود وبرلمانيين منتخبين عرب، أميين لا يقرأون ولا يكتبون، وبرلمانيون أوروبيون، وشرق آسيويين محدودي الثقافة والتعليم .. وهذا ما دعا بعض الدول إلى إيجاد مجلسين أحدهما منتخب، والآخر معين، أو الجمع بين الانتخاب والتعيين في المجلس الواحد .. اتركوا الفوقية، ورحبوا بالفائزين كما هم ... فهم مواطنون ومواطنات، ولهم شعبية نسبية في دوائرهم مهما كانت محدودة.

وأيدت أ. فوزية الجار الله اعتماد ثقافة الانتخاب لأعضاء مجلس الشورى ولغيره، مما يتفق عليه من مواقع الإدارة الحكومية المهمة؛ وهنا يمكننا القول - برأيها - بأن ثمة مشاركة شعبية فعالة في بناء الوطن.

**تفسيرات حول ضعف المشاركة في الانتخابات البلدية:**

طرح د. عبد الله بن صالح الحمود بعض التساؤلات حول أسباب الانخفاض الشديد، الذي وصل إلى قرابة 50% من أعداد المقيدين في سجلات الناخبين.

- هل مدة الاقتراع غير كافية؟
- هل لأن يوم الاقتراع أتى في إجازة أسبوعية؟
- هل التنظيم له دور في تدني نسبة الحضور؟

وعلق د. مسفر السلولي بأن ما سبق تساؤلات مشروعة؛ ولكنه يعتقد أن العزوف ليس للأسباب المشار إليها، كما تم الإشارة؛ فالدورة الأولى ولّدت صدمة بسبب ضعف صلاحيات المجالس وأدوارها، وعززتها بعض ممارسات رؤساء البلديات عندما يصبح رئيس البلدية هو رئيس المجلس. وعندها أصبح المقترح الذي يُناقش في المجلس يُرفع إلى رئيس البلدية الذي وافق عليه ابتداء. ولم يلحظ الناخب في معظم المدن والقرى أي فارق في الخدمات قبل المجالس وبعدها، فما الذي يجذب الناخب؟

ويرى د. مساعد المحيا أن ضعف الإقبال يعكس إحباطًا مجتمعيًّا شديدًا.. وأضاف: شخصيًّا ما زلت أحثّ على ضرورة التمسك بالسلوك الانتخابي، والعمل على ممارسته وتقبّل نتائجه.

وأشار د. عبدالسلام الوايل إلى أن الإقبال على الدورة الأولى كان كبيرًا؛ بينما كان في الدورتين الثانية والثالثة ضعيفًا؛ ومن ثم يجب القيام بعمل لجذب الناخبين.

بينما قالت أ. علياء البازعي: صحيح.. حتى العلم بضرورة التسجيل في قيد الناخبين ضعيف نسبيًّا.. أقصد بالنسبة للسيدات.

ثقافة الانتخاب ضعيفة جدًّا، وأعتقد أن الناس يجب أن يروا دور أعضاء المجالس البلدية واضحًا أمامهم؛ لكي يفكروا في الاقتراع الدورة القادمة .. والمسؤولية الآن على عاتق الفائزين في أن يُغيّروا الصورة السلبية للموضوع بأكمله.

وذهب د. حاتم المرزوقي إلى أن ثقافة الانتخابات ثقافة حديثة في المجتمع السعودي.. تتطلب وقتًا لنضوجها بوصفها فكرة وممارسة. ولابد ألا نستعجل النتائج، ولا نحكم عليها في مراحلها الأولى، وإنما نتابعها ونُقيّمها.

وأضاف: كنت في زيارة إلى البرلمان البريطاني الأسبوع المنصرم.. وكان النقاش حول خطوات التحديث والتطوير في المملكة. وذكرت لهم أن التحديث في المجتمعات لابد أن يأخذ وقته في التهيئة والقبول.. فرض التغيير بالإرادة السياسية يربك المجتمعات.. وضربت مثلًا بأن أول دخول لامرأة في البرلمان البريطاني كان عام 1928م.

وعلق د. فايز الشهري بقوله: أتفق مع هذا الطرح؛ لكن الحسم في بريطانيا يكون للفكرة والمشروع .. ولذلك تجد الوعي السياسي في بريطانيا يدفع المواطن إلى ترشيح العمال للمجالس المحلية، ويدفع بالمحافظين غالبًا لإدارة السياسية العامة .. بحسب الأولويات الوطنية.

وأضاف أ. عبدالله آل حامد: كنت أعتقد أن الأنظمة الملكية تنزعج من كلمة الانتخابات؛ ولكن حين شاهدت وعاصرت التجربة في السنين الأخيرة؛ أدركت أن الموضوع بكل بساطة ثقافة تحتاج أن تأخذ وقتها لتنضج. ولكن من ناحية أخرى، هل غياب المعايير الانتخابية يعود إلى أن الناخب لا يرى أهمية وتأثير من سينتخب في حياته ومستقبل وطنه، والمرشح لا يرى عظم أمانة ما ينبري له؟!!

في حين يعتقد أ. عبدالله الضويحي أن المسألة ليست ثقافة انتخاب بقدر ما هي صدمة بعد الدورة الأولى، وشعور المواطن أن المجالس لا دور لها.

وأشار د. حسين الحكمي إلى أن من سجلوا أسماءهم منتخِبين أقل بكثير ممن يحق لهم التسجيل ، فليس كل من سجل في الانتخابات سيصوّت.. إضافة إلى أن يوم السبت الذي هو يوم الاقتراع يعدُّ يوم إجازة، والأجواء جميلة في الرياض وكثير من مناطق المملكة، وهناك عدد من الناس يحبون الاستمتاع بهذه الأجواء الجميلة، ولن يُفوّتوا هذه الفرصة من أجل ترشيح شخص أو آخر؛ إلا إن كان يرى أنه سيحصل على منفعة شخصية، أو ليقف مع شخص تربطه به علاقة خاصة.. وهناك من رغب في تسجيل اسمه في الانتخابات فقط دون الرغبة في التصويت لأي شخص؛ إلا إن كانت هناك حاجة.. وأيضًا لا توجد قناعة عند شريحة كبيرة من الناس بجدوى الانتخابات، وأثرها، ودور من سيفوزون.

وأيّد د. خالد الرديعان الرأي بأن بعضهم يُقيّم الوضع طبقًا للمنجزات، وعندما لا يرى تغييرًا يذكر، فما الذي يدفعه إلى تجشّم عناء التسجيل والتصويت في مدينة مثل الرياض؛ حيث الوصول إلى أماكن التصويت صعب جدًّا... وكان الأولى أن تتعدد أماكن الاقتراع؛ لتسهيل المهمة وإنجاحها.

وقال أ. سمير خميس: إنه وعندما تكون الصلاحيات الممنوحة لعضو المجلس البلدي حقيقية، وعندما يشعر المواطن أن وعود المرشح البلدي ليست مجرد حيل كلامية أو مهارة خطابية؛ سيهب المواطن ذاته للدفاع عن هذه الصلاحيات ضد من يتخذ هذه الانتخابات قربانًا قبليًّا، أو قربة دينية ،أو حتى برستيجًا اجتماعيًّا يلهث خلفه كثيرون.

أما إذا استمرت بالطريقة ذاتها، فستنحرف عن مسارها، وسنجدنا نرمي أنفسنا بأبشع التهم وأقذعها، من قبيل أن ثقافة الانتخاب لا تصلح لنا، في الوقت الذي صلحت لشعوب مختلفة وأعراق شتّى.

وهدف الانتخابات نبيل يتمثّل في إشراك المواطن في صناعة القرار عبر ممثلين لهم في المجلس البلدي، وحتى يتحقق هذا الهدف؛ لا بد من تقنين صلاحيات المجالس البلدية التي لا تستطيع العمل على تحقيق بعض بنودها بعض الوزارات، فضلًا عن المجالس، ثم بعد ذلك صياغة صلاحيات تستطيع المجالس البلدية العمل عليها، وفي الوقت نفسه يشعر المواطن بأثرها؛ الأمر الذي سيزيد من ثقته بهذه المجالس، وتستطيع الدولة أن تحرّك جناحها المهيض المتمثّل في العمل المدني.

وبالاقتراع الذي تم في الانتخابات البلدية الأخيرة، وبإعلاميي العالم الذين تهافتوا من شرق العالم وغربه؛ نكون قد أسدلنا تجربة شوروية "من الشورى" ثانية، مثّلت بصيص أمل، ودفقة هواء لعناوين كبيرة، كالعمل المدني، والتطوع، والمشاركة في صنع القرار. وهي عناوين تحوي داخلها رغبة صادقة من مجتمع يطمح في التغيير؛ لكنه يجهل دروبه، ويخاف من وعورة الطريق في بعض الأحيان.

وأثناء متابعتي للصدى الإعلامي للانتخابات في صحفنا المحلية، والعربية، وحتى العالمية؛ كانت تند مني ابتسامة تجاه صورة فتيات يقترعن في الرياض على صدر إحدى الصحف. أهلل لرجل تسعيني تسامى على تعب جسمه، الذي أنهكته السنون ليقترع، أتعاطف مع كفيف في تبوك يأمل أن ينقل عنه صوته ما عجزت عنه عيناه.

ستكون التجربة مليئة بالعيوب، سترفضها بعض فئات المجتمع، سنعدّها كالتجربة الأولى "مجرد تنظير لم ينعكس على الواقع"؛ لكنها تبقى خطوة ثانية في طريق الألف ميل .

وعندما يؤمن المواطن بفوائد المجالس البلدية المنعكسة على حياته، سيكون خط الدفاع الأول ضدّ كل من تسوّل له نفسه العبث بعضوية هذه المجالس؛ ومن ثمّ نكون قد خطونا الخطوة العاشرة في ذات الطريق الذي تقترب أمياله من الألف.

ويعتقد د. عبداللطيف العوين أن المجالس البلدية في أصلها وسيلة لتحقيق نوع من الكفاءة لدى البلديات، وقد أبدى المجتمع حماسًا للمشاركة في ذلك. وبعد المرحلة الأولى اتضح عدم صحة ذلك؛ بل ظهرت سلبية أخرى، وهي تأصيل التعصب للقبيلة أو الشخص على حساب المصلحة العامة، فضلًا عن أن هناك قناعات بعدم مناسبة الانتخابات لاختيار الكفاءات.

واتفقت أ. مها عقيل مع القول بأنه ليس لدينا ثقافة الانتخاب، أي أن تختار شخص ترى أن فيه الكفاءة والقدرة ليمثلك، ويعمل لصالح مدرستك، أو قريتك، أو مدينتك... الخ، وليس ليلبي طلباتك ومصالحك الشخصية.. كما أن الوزارة – برأيها- لم تقم بحملة توعية كافية بالتغييرات والصلاحيات التي أُعطيت للمجلس في النظام الجديد، خاصة قبل بدأ التصويت.. أما عن يوم التصويت فقد كان مناسبًا في تصورها، فلو كان في منتصف الأسبوع؛ لتعذر على الكثير أن يترك دراسته أو عمله لينتخب؛ ولكن مدة التصويت كانت قصيرة.

ويرى د.م. نصر الصحاف أن من الأسباب التي أثرت في الإقبال على الانتخابات البلدية؛ عدم كفاءة وزارة الشؤون البلدية في أداء هذه المهمة على أكمل وجه، فقد كانت أوجه القصور ملحوظة في كل الخطوات، بدءًا من اختيار يوم الاقتراع، إلى منع بعض الجهات وغيره؛ مما يعزز الشعور بأن الوزارة غير مدركة لحجم الممارسة الديمقراطية وأهميتها في بناء المجتمعات.

ومن وجهة نظر د. عبد الله بن صالح الحمود؛ فإن النتائج التي سوف تظهر لنا لاحقًا من الدورة الحالية للمجالس البلدية - خصوصًا بعد منحها صلاحيات أوسع- سوف تكون خارطة طريق للناخبين لاتخاذ قراراتهم في المشاركات مستقبلًا من عدمه، سواء كانوا من السابقين، أو من لم يسبق له الانتخاب، أو حتى القيد في سجلات الناخبين.

# المشاركون

د. إبراهيم البعيز.
السفير أ. أسامة نقلي.
د. الجازي الشبيكي.
د. حاتم المرزوقي.
د. حامد الشراري.
م. حسام بحيري.
د. حسين الحكمي.
د. حمزة بيت المال.
د. خالد الرديعان
م. خالد العثمان.
أ. خالد الحارثي.
د. زياد الدريس.
م. سالم المري.
د. سامية العمودي.
اللواء د. سعد الشهراني.
أ. سعيد الزهراني.
أ. سمير خميس.
د. طلحة فدعق.
د. عائشة حجازي.
أ.د. عبدالرحمن العناد.
د. عبدالسلام الوايل.
أ. عبدالله آل حامد.
د. عبداللطيف العوين.
د. عبدالله بن ناصر الحمود.
د. عبد الله بن صالح الحمود.
أ. عبدالله الضويحي.
أ. عبدالله بن كدسه.
أ. عدنان المرشد.
د. علي الحكمي
أ. علياء البازعي.
د. فاطمة القرني.
د. فايز الشهري.
أ. فايزة الحربي.
د. فهد الحارثي.
أ. فوزية الجار الله.
أ. كوثر الأربش.
أ. ليلى الشهراني.
د. مساعد المحيا.
د. مسفر السلولي.
أ. مسفر الموسى.
أ. مطشر المرشد.
أ. مها عقيل.
د. منصور المطيري.
د. منى أبو سليمان.
د.م. نصر الصحاف.
أ. هيا السهلي.
أ. يحيي الأمير.
د. يحيى الحارثي.
أ. يحيي القحطاني.

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

# ملتـقى أسبـار
# Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م


@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com